بيع الاستغلال وفي المدر صح بيع الوفا في العقار لا نحما
واختلف في المنقول وفي الملتقط والمنتقى اختلفا ان
البيع بات او وفا جدا وهزل فالقول لمدعي الجد
والبينات الا بقرينة الهزل والوفا قلت لكنه
ذكر في الشهادات ان القول لمدعي الوفا استحسانا
كما يبحث فليحفظ ولو قال البايع نعتك بيعا باتا
فالقول له الا ان يدل على الوفا بنقصان الثمن
كثيرا الا ان يدعي صاحبه نقي السعر وفي الاشباه
في اواخر قاعدة العادة محكمة عند المنية لو دفع
غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ
بخارى للعرف ثم نقل في اخرها عن اجارة البزازية
ان به افتى مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي السغدي
ايضا فاك والفتوى على جواب الكتاب للطعام
لانه منصوص عليه فلزم ابطال النص وفيها من
البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفا
انه صحيح لحاجة الناس فوادامن الربا وقلو
ماضاق على الناس امر الا اتسع حكمه كم قال
والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص
ولكن افتى كثير باعتباره فاقول على اعتباره
ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق
من فعل الحوائج لازم ويصير الخلو في الحانوت
حقا له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها الا
اجارتها لغير وانتفاء الفهما النزول عن الوضا

بماله

كان

في

كتاب الكفالة

مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا ولكونها بالامر
معاوضة انما هي لغة الضم وحكى ابن القطاع
كفلته وكفلت به وعنه وتكليف الفا وشرعا ضم
ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة مطلقا
نفس او بدين او عين مضمون ونحوه كما سيجي
لان المطالبة تعم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين
انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال
لانه محل الخلاف وبه يستغني عما ذكروه مثلا نحو
وركنها ايجاب وقبول له بالالتقاط الاتية وهو يحمل
الثاني التالي وكنا وشرطها كون المكفول به
منسا او مالا ممكنا وتسليم من الكفيل
ثم نضج بعد وجود وفي الدية كفل بها ايضا

اي الشيخ ابن

مطلب النذور التي يؤتى بها الى الاضرحة

العرف ما يعرفه بعالم

الخاص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)